رفع اصفار الدينار العراقي

قلق من تذبذب سعر صرف الدولار وبقاء أسعار المواد مرتفعة بلا رقابة

كتابة: عبد الرحمن عناد

يتابع المواطن بشيء من الامل المشوب بالحذر والقلق الاخبار والتصريحات التي تدور حول مسألة حذف ثلاثة اصفار من قيمة الدينار العراقي سعيا لتعديل قيمته، ما سيسهم كما يقال برفع قدراته الشرائية وتحسين مداخيله بعد سنوات العوز وضالة الدخل. وهي فكرة طرحت منذ اكثر من سنة من وزير المالية باقر جبر الزبيدي، وما يزيد هذا الامر حضوراً مؤثرا ارتفاع قيمة الدينار امام الدولار خلال الاسابيع القليلة الماضية، مع بقاء الاسعار واجور الخدمات عموما على حالها برغم ان تبريرات ارتفاعها عند الباعة والتجار كان ارتفاع سعر صرف الدولار، ما يستوجب بالنتيجة المنطقية تراجعها مع تراجع صرفه، ولكن ذلك لم يحدث ويرتبط هذا بتضارب السياستين النقدية والمالية في العراق وهو الامر الذي شخصه الاكاديميون والمتابعون فالمعروف حسب تشخيص الباحثين ان الاقتصاد العراقي يعاني اساسا ما يسمى التضخم الركودي.

المالية: احتياطنا النقدي ٢١ مليار دولار وخمسة اطنان من الذهب

وقد ظهر في الولايات المتحدة في سبعينيات القرن الماضي، وهو يعني تزامن مشكلتين في وقت واحد هما الركود والتضخم، ومعالجة احداهما تؤثر سلباً في الثانية لان معالجة الركود وتقليل البطالة وانعاش الاقتصاد سيزيد من المعروض النقدي وبالتالي زيادة نسبة التضخم، وتعارض السياستين النقدية والمالية في مواجهة هذا الامر يظهر في ان السياسة المالية تريد معالجة الركود، في حين تريد السياسة النقدية معالجة التضخم.

ويسعى البنك المركزي عبر السياسة النقدية التي يتبعها الى كبح جماح التضخم بينما تسعى وزارة المالية الى رفع قيمة الدينار، وحسب مصدر مخول في البنك المركزي انه ومنذ بداية عمل مزاد العملات داخل البنك بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٤ باع البنك اكثر من (٢٩) ملياراً و(٧٨٣) مليوناً و(٤٨٨) الف دولار ولغاية منتصف عام ٢٠٠٧، حيث كانت اسعار الصرف قبل هذا التاريخ تفوق (١٧٦٠) ديناراً لكل دولار. ومن خلال آلياته تمكن البنك من طرح كميات كبيرة في السوق وباسعار تنازلية اسهمت بتعزيز قيمة الدينار العراقي واعادة الاستقرار للسوق العراقية التي كان المضاربون بالعملات يتحكمون فيها تماما، حيث يصل حجم التداول في مزاد العملة الاجنبية اليومي داخل البنك الى اكثر من مليار دولار شهريا. مصادر المركز اكدت ايضا ان عملية تعزيز الدينار ستتواصل بعد ان لمس المواطن عملياً نتائجها حيث ظهر الفرق بين قيمة الدينار قبل بدء جلسات البنك وقيمته الحالية، وان الهدف الثاني هو خفض حجم التضخم المتزايد الذي يعانيه الاقتصاد واعادة الدينار العراقي للتعامل الدولي.. واكد المركزي ان سياسته النقدية الراهنة بعيدة عن التأثير بالاختلالات العالمية الحالية في تدني سعر صرف الدولار أمام العملات الاخرى وان سياسته تعتمد على نظام صرف يقوم على اساس التعويم المدار والسيطرة على سوق الصرف لمصلحة ارتفاع سعر صرف الدينار.

اتفاق واختلاف

تبنى الكثير من المواطنين وعدد من الاكاديميين هذه الفكرة واملوا منها خيراً وان لم يكن بعض ذلك مباشرا، فالدكتور ابراهيم موسى في بحثه عن التضخم المقدم الى ندوة كلية الادارة والاقتصاد بجامعة بغداد في نيسان ٢٠٠٧ يرى ان التوسع في الكتلة النقدية يعد مصدر أساساً لظاهرة التضخم لذلك فان تحقيق الاستقرار الاقتصادي لا بد من ان يتم عبر ترصين وبناء قيمة الوحدة النقدية العراقية (الدينار) ازاء العملة الاجنبية الظاهرة النقدية وثبات النمو النقدي على نحو يحقق الاستقرار الاقتصادي وهو من مسؤولية السياسة النقدية التي ينبغي عليها جعل نظام سعر الصرف نظاما اكثر مرونة من وضعه الحالي مقترحا السيطرة على عرض النقود والسيطرة على الاجور والحد من معدلات الصرف ذات القيمة العالية. كما اوضحت الدكتورة ثريا عبد الرحمن في بحثها عن اداء السياسة النقدية ان نجاح السياسة النقدية يتطلب العمل وفق بيئة اقتصادية وسياسية ملائمة لها ولا بد من ان تسعى السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار والتوازن النسبي على الصعيد الداخلي (الميزانية العامة) وعلى الصعيد الخارجي (ميزان المدفوعات) واستقرار السياسة المالية، الا ان البعض الاخر من الاكاديميين له رأي آخر.

معتبرا ان البنك اعتمد سياسة نقدية متشددة خلال عام ٢٠٠٧ في سعي منه لكبح جماح ظاهرة التضخم حيث عمل على استخدام ادواته النقدية كرفع سعر صرف الدينار تجاه العملات الاجنبية ورفع سعر الفائدة ما اسهم في خفض نسب التضخم، ولا يعتقد اخرون بجدوى حذف الاصفار مقدماً، اسبابه، حيث تقول د.سلام سميسم في بحث منشور ان التعديل المعلن عنه كان لا يتعدى في بدايته التصريح العام غير المفصل وبعد الاستيضاح تبين ان التعديل المقترح يتضمن رفع ثلاثة اصفار من يمين الرقم فتكون الخمسة ملايين دينار خمسة الاف دينار، ولكن قيمة العملة تحددها مجموعة عوامل ترتبط اصلا بالاقتصاد الوطني ومنها متانته وقوته ومقدار ما يمتلك من موارد فضلا عن علاقاته الاقتصادية الدولية التي تنعكس على وضع الميزان التجاري وميزان المدفوعات فيما لو كان لمصلحة الدولة ام لا حيث العجز او الفائض اللذان يبحثان مدى ارتباط تلك الدولة واتجاه ذلك الارتباط سلباً او ايجابا من خلال العجز سلباً والفائض ايجاباً، وتستطرد د. سلام موضحة ان وجود العجز في الموازين يقتضي ان تحاول الدولة سداده، ومن ثم فان هناك طلبا متزايدا على النقد الاجنبي لسداد هذا العجز ويشتد هذا الطلب كلما ازداد حجم العجز وازداد حجم الالتزامات المالية المترتبة على الدولة المعنية لا سيما في ابراز صور هذه الالتزامات في ارتفاع حجم المديونية الخارجية لها، ويؤدي ارتفاع الطلب على النقد الاجنبي الى ارتفاع سعر العملة الاجنبية، وهي في النهاية وضمن هذا المنظور خاضعة لآلية العرض والطلب ومتطلبات السوق الدولية والمحلية، وسيؤدي هذا الى انخفاض قيمة العملة المحلية لتلك الدولة، ما سينعكس على الوضع المعيشي، وبعبارة ادق على نسبة التضخم الحاصلة في الاقتصاد والتي تتجلى للمراقب في الاصفار المتزايدة التي تلحق بالعملة، وهو ما يتضح في الاقتصاد العراقي وكذلك في اقتصاديات دول اخرى مثل تركيا وايطاليا وايران واسرائيل ولبنان وغيرها.

> السياسة المالية تريد معالجة الركود بينما تسعى السياسة النقدية الى معالجة التضخم.

وهناك مسألة مهمة اخرى وهي ان العملة لا تصدر ولا تحدد قيمتها المذكورة آنفاً الا من خلال قانون تصدره الدولة عن طريق آليات وجهات السياسة النقدية في تلك الدولة، ويرتبط الامر بإرادة سياسية عليا تتفاعل فيها عناصر القرار السياسي والاقتصادي ومكوناتها وبالتالي فالمسألة ليست وجهة نظر شخصية او رأي يتبادله الناس معنيون كانوا ام لا بهذا الامر.

حالات عالمية

وتستحضر د.سميسم بعض التجارب العالمية ومنها معاناة تركيا من التضخم الشديد بعد قبولها برنامج البنك والصندوق الدوليين فيما يخص برامج الاصلاح الاقتصادي ما ادى الى تقديم الاداء الاقتصادي لها من دون ان تنسى ان من دفع ثمن هذا الاداء كان الطبقة الوسطى، ولم يمنع هذا التقدم الاقتصادي من دون وجود نسبة تضخم عالية تبدو واضحة للمتتبع غير المتخصص في الاقتصاد، فمثلا حين تسأل عن ثمن رغيف من الخبز يقال لك انه بمليون ليرة تركية فكان ان جرى تحسين لقيمة العملة من خلال حذف عدة اصفار فاصبح ثمن رغيف الخبز الف ليرة تركية، ولكن لم يتم ذلك وفق اعادة هيكلة لقانون العملة ولا اعادة لتقييمها الذهبي والنقدي في الاسواق، بل باجراء داخلي يستهدف امتصاص الخوف واليأس والاحباط من شدة ارتفاع نسبة التخضم، وتم رفع الاصفار دون تغيير في قيمة العملة الحقيقية لدخل الفرد والتي تعني كمية السلع والخدمات التي يستطيع الفرد الحصول عليها، وبالتالي كان رفع الاصفار لا يتعدى (وهما نقديا) ومن ثم فهو لا يمثل تغييرا حقيقياً في قيمة العملة، قدر كونه تغييرا شكلياً يؤثر في ذهنية من يتعامل بها اكثر من تأثيره في حجم التعاملات في الاقتصاد.

ان مثل هذه الاجراءات تتطلب اعادة هيكلة الاقتصاد العراقي واعادة ترتيب للاوراق الاقتصادية العراقية بما يتحتم من ارتباطه بنادي باريس والتزامه شروط البنك والصندوق الدوليين، وهو امر لم يحدث وكل ما سيحدث لو تم حذف الاصفار محاولة لامتصاص القلق والاحباط لدى المتعامل بالعملة العراقية، بل انه لا يمكن تبديل قيمة العملة الى ما نحلم به من قيمة وتسعير طالما ما زالت الديون الخارجية عالقة، وتبدي د. سميسم تفاؤلها بامكانية التصحيح الاقتصادي واعادة هيكلة الاقتصاد وتحسين سعر الدينار وان كان ذلك يحتاج الى وقت ولكنه ليس بالامر المستحيل.

> المواطن لا تعنيه المناقشات والادوار والارقام المجردة، وكل ما يريده ثبات دخله وعدم تآكله.

قلق وترقب

المعنيون بقضية الاصفار هم المواطنون اساساً والتجار لاحقاً، ولكل حساباته وقلقه المشروعان، فالمواطن الذي يتسلم راتبه بالدولار انخفض دخله الشهري بنسبة غير متوقعة اثرت عليه في مجال تدبير مصروفات عائلته وهم كثيرون ممن يعملون في شركات ومؤسسات القطاع الخاص، وكذلك المواطنون الذين يعتمدون على تحويلات اهلهم من الخارج، حيث تزايد العجز عندهم للايفاء بمتطلبات الحياة اليومية وارتباك الميزانيات التي يضعونها لمصاريفهم الشهرية.

> السياسة المالية تريد معالجة الركود بينما تسعى السياسة النقدية الى معالجة التضخم.

وحسب تقارير الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات فان ارتفاع الرقم القياسي للمواد الغذائية والاقمشة والملابس والاحذية والاثاث والنقل والمواصلات والخدمات الطبية والادوية والايجارات اوصل نسبة الانفاق عليها الى ٩٤,٤٪ من مجموع الانفاق الاستهلاكي للعائلة، في حين ان نسبة الانفاق على الوقود والكهرباء وصلت الى ٤٠٪ من معدل دخل العائلة العراقية التي تعيش سباقاً ماراثونياً لتلبية متطلبات الحياة في حدودها الدنيا، ويضيق عليها الخناق الفارق الكبير بين الواردات والمصروفات فيما تنحدر شرائح منها بمرور الوقت الى خانة الفقر الذي طال اكثر من مليون عائلة هي المسجلة في شبكة الحماية الاجتماعية فقط.

> قيمة العملة تحددها مجموعة عوامل منها متانة الاقتصاد وقوته ومقدار ما يمتلكه من موارد وعلاقاته الاقتصادية الدولية.

وقد اتفق التجار على حقيقة كونهم يتعاملون بالدولار وارصدتهم تعتمد عليه وليس على الدينار، وهم يمولون صفقاتهم به وهي تتسم بالسرعة خوف الكساد، ولكن ارصدتهم تضاءلت وقلت قيمتها الشرائية، بعضهم عمد الى التصريف بأية طريقة مخاوفة الخسارة، وبعض آخر فضل التريث والترقب موقفاً عمليات البيع والشراء لكن الخسارة اصابتهم برغم ذلك، بنسبة او اخرى، ومن رفع اسعاره الحق الاذى بالمواطن الذي هو بالمحصلة المتضرر الاكبر.

بيانات للطمأنة

ويبدو ان النتائج على الارض كانت غير ما هي على الورق، وهذا ما دفع البنك المركزي لان يصدر بعض البيانات التي حاولت فيها طمأنة المواطنين نافياً الشائعات التي تم تداولها مؤخرا حول نيته جعل قيمة الدولار مساوية لالف دينار عراقي، وكذلك تغيير قيمة وفئات العملة برفع بعض الاصفار منها، ملقياً اللوم على من يبث مثل هذه الشائعات والذين يبحثون عن مكاسب غير مشروعة على حساب المواطن البسيط، من جانبها ولبث مزيد من الثقة اعلنت وزارة المالية عن وجود احتياطي نقدي يتجاوز (٢١) مليار دولار وخمسة اطنان من الذهب قادرة على دعم العملة العراقية بعد ان نجحت سياستها المالية في خفض معدل البطالة خلال عام ٢٠٠٧ من ٦٠٪ الى ١٨٪ وخفض معدل التضخم من ٦٦٪ الى ١٦٪ وان هذا الامر يعود الى زيادة سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار ودعم الدينار، بعد ان كان الاحتياطي النقدي للبنك المركزي لا يتجاوز في عام ٢٠٠٦ ثمانية مليارات دولار، من دون ان ننسى ارتفاع اسعار النفط لتصل قرابة المئة دولار للبرميل الواحد مع نجاح عمليات زيادة التصدير الى قرابة مليوني برميل يوميا.. وبرغم ذلك نجد بين الساسة ورجال الدين من يذكر بتناقض آليات عمل السياسة المالية التي تنفذها وزارة المالية مع السياسة النقدية التي يشرف عليها البنك المركزي حيث يقولون ان الاولى كانت نتيجتها ارتفاع التضخم والثانية زادت قوة العملة وزادت من سعر صرف الدينار في مواجهة الدولار.

> البنك المركزي يتداول في مزاداته اكثر من مليار دولار شهريا

ويتفق رجال الاعمال مع هذا التحليل، فأحد رجال الاعمال والاستثمار (نجاح الربيعي) يقول انه مع تواصل خفض البنك المركزي لقيمة الدولار تنخفض نسب الاستثمار وتتجه رؤوس الاموال نحو بيع وشراء العملات وبالتالي التحول الى خزائن المركز لان نسب الارباح الكبيرة التي يضعها مغرية وبدل ان يستثمر رجل الاعمال امواله في المشاريع الاقتصادية المفيدة للبلد يتجه الى تشغيل امواله في بيع وشراء العملات وتبقى الاموال الضخمة اغلب الوقت تخرج وتدخل خزائن المركزي.

ونسب الفائدة الكبيرة، كما يقول الربيعي تساعد على سحب السيولة تقريباً من السوق، ونشير هنا الى تضارب قرارات بعض الوزارات التي تصدر كما يبدو من دون تنسيق مسبق اولا ومن غير دراسة دقيقة، وعلى سبيل المثال فان البنك المركزي يعمل منذ مدة طويلة لخفض اسعار صرف الدولار ورفع قيمة الدينار، لكن وزارة النفط تقوم برفع اسعار الوقود وبفارق كبير، فتلحق ضرراً بكل ما بناه البنك المركزي لاربع سنوات من خلال اعادة التضخم الى مستويات مرتفعة بسحبها نسبة كبيرة من قوة المواطن الشرائية.

تقلبات الصرف

المتعاملون بحذر مع مسألة رفع الاصفار وارتباط التعامل التجاري والمالي بالدولار،يرفعون التحذير من تقلبات صرف الدولار عالميا ازاء بعض العملات خاصة الاوروبية والاسيوية، وهو ما يفترض بالبنك المركزي ان يتخذ معها بعض الاجراءات الاحتياطية ما دام اقتصادنا يتحرك ضمن منطقة التعامل بالدولار وتقلباته السلبية المفاجئة، واتخاذ المزيد من الخطوات لتعزيز قيمة الدينار العراقي وضبط اسعار السوق واجور الخدمات على ايقاع متوازن مع أي تغيير ايجابي، ما يستوجب تدخلاً او معونة رسمية اخرى كالداخلية والتجارة والضرائب والكمارك وتنشيط ادوار وعمل دواوين وهيئات واجهزة المتابعة والرقابة والتفتيش وحتى المجالس المحلية في المحافظات، وتفعيل القوانين والقرارات الخاصة بهذا المجال حتى لو تطلب الامر اصدار الجديد منها او تعديل المعمول به وفي ذات السياق نكرر دعوة د.جميل الدباغ في ندوة اقامتها صحيفة (المدى) الى وضع معايير دقيقة لاحتساب نسبة التضخم والى أي مدى يستطيع البنك المركزي ان يعمل لكي يجعل سعر الصرف صامداً امام هذه الظواهر، ويقول د.مظهر محمد صالح الخبير في البنك المركزي وعضو لجنة الاشراف على مزاد البنك المركزي ان هناك دعوات لمواجهة التضخم الهيكلي ومصدره النقد والسياسة النقدية وهي مهمة والبنك معني بها وهو يسعى الى اصلاح وضع الدينار، وهناك امكانية واتجاه لتقوية الدينار العراقي وتحسين سعر صرفه، معتبراً ان التطورات الكبيرة التي طرأت على سعر صرف الدينار من اهم احداث عام ٢٠٠٧ حيث سجل فيه ارتفاع قيمة الدينار بنسبة ٢٠٪ عن قيمته في عام ٢٠٠٦.

وينبه د.كمال البصري، المستشار الاقتصادي في مجلس الوزراء، في دراسته عن الفجوة الاستثمارية ودور هيئة الاستثمار الى خطورة نسبة الدعم الحكومي التي وصلت الى ٤٥٪ من الايرادات العامة وفقاً للمعايير الاقتصادية لانها موجهة الى مشاريع ليست منتجة مسببة ارتفاعاً في السيولة النقدية وبذلك تشكل عاملاً مساعداً في ارتفاع معدل التضخم وتشويه مسار الاقتصاد بسبب توزيع المواد بعيدا عن معطيات الجدوى الاقتصادية ومؤشرات السوق.

في حين يحذر د.جمعة العاني من أي خفض لسعر الصرف حتى وان كان بسيطاً فانه قد يفهم بشكل خاطئ من المتعاملين وتعود الازمة الى التفاقم وقد يصعب التعامل معها اذا عادت الى المواجهة هذه المرة.

ورد الخبير في البنك المركزي د.ماجد الصوري ما يحدث من انخفاض في قيمة الدولار الى المضاربات الكبيرة التي تشهدها ساحة بيع العملات بين التجار مشيراً الى ان المركزي لا يعتزم حاليا رفع قيمة الدينار مقابل الدولار الذي ما زالت قيمته تساوي (١٢١٤) ديناراً في مزادات البنك. وان ما يحصل حالة وقتية حيث سيعاود بعدها الدولار استقراره برغم ان التذبذب الاخير ولد نوعاً من الارباك في معظم اسواق بغداد وتخوفا من استمرار الانخفاض لا سيما بين اوساط التجار ومكاتب الصيرفة.

وعلى الصعيد ذاته يدعو العديد من الباحثين القطاع المصرفي الذي لم يشهد أي تطور الى رفع مستوى التقنية والاداء خاصة ان القطاع المذكور يمتلك كفاءات وقدرات مصرفية كبيرة وعريقة لكن الاداء المصرفي لم يصل الى مستوى الموازنة الانفجارية عام ٢٠٠٧ وكذلك تفعيل قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ وتنشيط القطاع الخاص الذي ظهر في العام نفسه غير فاعل في المشهد الاقتصادي ما يتطلب وضع خطط ستراتيجية لتفعيل مساهمته في الدورة الاقتصادية، وجعله محركا خلافاً لفرص العمل وزيادة دخل الاسرة وهو الامر المنوط بوجود مناخ ملائم للاستثمار المحلي والاجنبي واقرار كل القوانين والتشريعات الاقتصادية المدورة الى العام الحالي.

عنب السلة

اخيراً... فان المواطن البسيط لا يمكنه الغوص في تفاصيل الارقام والمقترحات لانها ذات طبيعة اكاديمية، كما انه غير قادر على مناقشة من يدير عمليات السياستين النقدية والمالية لانه لا يفقه منها شيئاً ولكنه يدرك الملموس ويفهم امراً واحدا هو ضرورة ان يعيش باطمئنان في يومه ومستقبله وتأمين احتياجاته الاساسية من خلال عمل من يعنيهم الامر على ثبات دخله ومنع تآكله في الاقل ان لم يحققوا له الزيادة التي تبعث في نفسه الاطمئنان، سواء برفع الاصفار او ابقائها او تعديل اسعار صرف الدينار ازاء الدولار، ولكن بلا خسائر غير محسوبة او زيادة في حالات العوز التي عاناها الكثير خلال العقود الماضية وحتى اليوم. انه باختصار يريد من يضع في سلته عنباً وهذا جزء من حقه المشروع في ثروات وطنه كما كفلها الدستور له.

في اعدادنا القادمة
ادارة الوقت.. بين الهدر والاصابة